

إثر صدور الأوامر الملكية بترقية وتعيين عدد من القضاة

وزير العدل يصدر القرارات التنفيذية اللازمة لترقية

١٠١ قاضياً على مختلف درجات السلك القضائي وتعيين ٢٠

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أوامره الكريمة بترقية وتعيين (١٠١) قاضياً بوزارة العدل على مختلف درجات السلك القضائي.

وتضمنت هذه الأوامر الكريمة ترقية (٢٧) قضاة على درجة رئيس محكمة (أ) وترقية (٣٨) قاضياً على درجة وكيل محكمة (أ) وترقية (٢٦) قاضياً على درجة قاضي (أ).

كما شمل الأمر الكريم على تعيين (١٩) قاضي على درجة قاضي (ب) وترقية (١٠) قضاة على درجة قاضي (ب) وتعيين ملازم قضائي واحد.

وأوضح وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن هذه الأوامر الملكية الكريمة تأتي في إطار الدعم المتواصل من خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لقطاع القضاء، ويؤكد اهتمامه الكبير والمستمر بالشؤون الوظيفية للقضاة، مما يسهم بعون الله وتوفيقه في رفعة وتطور هذا المرفق المهم في مشمول مشروعه الميمون لتطوير مرفق القضاء ورعايته الدائمة لمتطلبات واحتياجات السلك القضائي.

وسأل المولى جل وعلا أن يجزي خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء، وأن يبارك في جهود الكوادر القضائية، لتكون كما هو العهد بها على مستوى الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/١٦٣

التاريخ: ٣/٧/١٤٣٤هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (٤٧) من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ.

وبناءً على قرارات المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٣/٢١/٢٥٣٦) بتاريخ ١٠/٨/١٤٣٣هـ، ومن رقم (٣٣/٢٣/٢٦٦٧) إلى

رقم (٣٣/٢٢/٢٦٧٦) المؤرخة في ١٢/١/١٤٣٣هـ، ورقم (٣٤/٢٣/٢٧١٠) ومن رقم (٣٤/٢٣/٢٧٤١) إلى رقم (٣٤/٢٣/٢٧٦٦) المؤرخة في ١٣/٢/١٤٣٤هـ، ومن رقم (٣٤/١/١٠) إلى رقم (٣٤/١/١٢) المؤرخة في ١٣/٤/١٤٣٤هـ.

١١- فهد بن دخيل الجديع	٢- عبدالرحمن بن عبدالعزيز ابن قاسم	أمرنا بما هو آت: أولاً: يرقى الشيخ خالد بن راشد آل رشود من درجة رئيس محكمة (أ) إلى درجة قاضي استئناف اعتباراً من ١٤٣٣/٨/٢٤هـ.
١٢- عبدالرحمن بن إبراهيم بن خنين	٣- أحمد بن صالح المحيميد	ثانياً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة وكيل محكمة (أ) إلى درجة رئيس محكمة (ب) اعتباراً من ١٤٣٤/١/١٠هـ:
١٣- خالد بن عبدالرحمن الرميح	٤- خالد بن إبراهيم السهيل	١- رياض بن صالح الفوزان
١٤- فهد بن سليمان الربيعي	٥- ناصر بن محمد بن طالب	
١٥- يوسف بن عبدالعزيز التويجري	٦- إبراهيم بن عبدالعزيز الهويمل	
١٦- عبدالرحمن بن عبدالواحد بن نوح	٧- محمد بن عبدالعزيز آل فوزان	
	٨- فهد بن يحيى العماري	
	٩- سليمان بن ناصر الجربوع	
١٧- إبراهيم بن صالح السويد	١٠- عبدالله بن حسين الباهلي	

- ١٨- أحمد بن محمد المهيزع
١٩- سامي بن عبدالعزيز القاسم
٢٠- عادل بن علي الأحيدب
٢١- محمد بن إبراهيم الصائغ
٢٢- عمر بن حمد العقيل
٢٣- عائض بن علي آل عائض
٢٤- فهد بن أحمد السلامة
٢٥- محمد بن حمود الزهود
٢٦- محمد بن سليمان الفهيد
٢٧- عبدالعزيز بن عبدالرحمن
السويد
ثالثاً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم
من درجة قاضي (ج) إلى قاضي (ب)
اعتباراً من ١٤٣٣/١٠/٢٤هـ:
- ١- بندر بن عبدالعزيز التويجري
٢- عبدالله بن سعد القحطاني
٣- عبدالعزيز بن حواس الشمري
٤- محمد بن سليمان النملة
٥- موسى بن محمد هيجان
٦- محمد بن عبدالرحمن
السحبياتي
٧- خالد بن سعد الحمد
٨- محمد بن سليمان الخالدي
رابعاً: يرقى الشيخان التالي
اسمهما من درجة قاضي (ج) إلى
قاضي (ب) اعتباراً من التاريخ
الموضح أمام اسم كل منهما:
١- رعد بن عبيد العديساني
- ١٤٣٣/١١/١١هـ
٢- سلطان بن عبدالله المعارك
١٤٣٣/١١/١٤هـ
خامساً: يعين المشايخ التالية
أسماؤهم على درجة قاضي (ب)
اعتباراً من ١٤٣٤/٣/٢١هـ:
١- صالح بن محمد بن صالح الكليه
٢- ثامر بن علي بن دخيل الدعبلي
٣- فهد بن ضيف الله بن رميضين
الحربي
سادساً: على وزير العدل تنفيذ
أمرنا هذا
عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/١٢٨

التاريخ: ١٤٣٤/٥/٢٤هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (٤٧) من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ، وبناءً على قرارات المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٣/٢٠/٢٣٩٤) ورقم (٣٣/٢٠/٢٣٩٥) ومن رقم (٣٣/٢٠/٢٣٩٧) إلى رقم (٣٣/٢٠/٢٤١٨) ورقم (٣٣/٢٠/٢٤٢١) ورقم (٣٣/٢٠/٢٤٢١) المؤرخة في ١٤٣٣/٨/٦هـ، ورقم (٣٣/٢٢/٢٥٨٦) ومن رقم (٣٣/٢٢/٢٦٠٦) إلى رقم (٣٣/٢٢/٢٦٢٠) ومن رقم (٣٣/٢٢/٢٦٤٧) إلى رقم (٣٣/٢٢/٢٦٥٣) ومن رقم (٣٣/٢٢/٢٦٥٥) إلى رقم (٣٣/٢٢/٢٦٦٠) المؤرخة في ١٤٣٣/١١/٢٤هـ، ورقم (٣٤/٢٣/٢٦٩٠) ورقم (٣٤/٢٣/٢٧٠٩) ومن رقم (٣٤/٢٣/٢٧١١) إلى رقم (٣٤/٢٣/٢٧٢٠) ومن رقم (٣٤/٢٣/٢٧٢٨) إلى رقم (٣٤/٢٣/٢٧٤٠) المؤرخة في ١٤٣٤/٢/١٣هـ.
أمرنا بما هو آت:

- أولاً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم
من درجة رئيس محكمة (ب) إلى
درجة رئيس محكمة (أ) اعتباراً من
١٤٣٣/٧/٢١هـ:
- ١- خالد بن علي الغامدي
٢- فهد بن عبدالله الفهد
٣- يوسف بن سعد المقرن
٤- فهد بن صالح العليان
٥- إبراهيم بن يوسف المسلم
٦- خالد بن ظافر الشهري
٧- سليمان بن محمد الصبيفي
٨- هاني بن عبدالله الجبير
٩- سعود بن سليمان اليوسف
١٠- النعمان بن عبدالرحمن المشعل
- ١١- سعد بن عبدالرحمن
العويرضي
١٢- عبدالله بن محمد العميريني
١٣- يوسف بن صالح السليم
١٤- محمد بن عثمان الزهراني
١٥- تركي بن عبدالعزيز التركي
١٦- خالد بن مطلق المطلق
١٧- عبدالملك بن فهد الشدي
١٨- عمر بن إبراهيم الغيث
١٩- مشعل بن سعد آل عسكر
٢٠- خالد بن جاسر الجاسر
٢١- عبدالله بن صالح الطويل
٢٢- عبدالله بن علي المحيميد
٢٣- عبدالله بن عبدالعزيز الصغير
- ٢٤- عبدالله بن عبدالعزيز الملحم
٢٥- محمد بن صالح الشمري
٢٦- أبوبكر بن عمر المتحمي
ثانياً: يرقى المشايخ التالية
أسماؤهم من درجة وكيل محكمة (ب)
إلى درجة وكيل محكمة (أ) اعتباراً
من ١٤٣٤/١/١٠هـ:
١- محمد بن عبدالله المهيني
٢- عمر بن علي الحمد
٣- محمد بن عبدالعزیز
العبدالكریم
٤- محمد بن سعود الجديعان
٥- خالد بن سعد السرهيد
٦- فهد بن عبدالله الصغير

- ٧- عبدالكريم بن عبدالرحمن
أباحسين
- ٨- إبراهيم بن محمد المانع
- ٩- عبدالله بن فيصل الفيصل
- ١٠- وليد بن عيسى الحميد
- ١١- فهد بن صالح البهاوث
- ثالثاً: يرقى المشايخ التالية
أسمائهم من درجة قاضي (ب)
إلى درجة قاضي (أ) اعتباراً من
١٤٣٤/١٠/٢٤هـ:
- ١- إبراهيم بن يحيى الجهيمي
- ٢- مصطفى بن صالح الزهراني
- ٣- مطلق بن حمود المطلق
- ٤- عبدالله بن عبدالرحمن
البصيلي
- ٥- عبدالملك بن عبدالعزيز الفيز
- ٦- صالح بن عبدالعزيز السحيمان
- ٧- علي بن عبدالعزيز الرومي
- ٨- سلطان بن صالح الموينع
- ٩- لؤي بن يوسف الراشد
- ١٠- سليمان بن ناصر الرياعي
- ١١- أحمد بن عجمي العتيبي
- ١٢- تركي بن عبدالعزيز الصغير
- ١٣- يحيى بن فهد السلمي
- رابعاً: يرقى المشايخ التالية
أسمائهم من درجة قاضي (ب)
إلى درجة قاضي (أ) اعتباراً من
- ٧- محمد بن حسن بن سعيد
العمري
- ٨- وليد بن خالد بن فايز الغامدي
- ٩- معاذ بن عبدالعزيز بن
عبدالرحمن بن مبرد
- ١٠- طلال بن أحمد بن زيد المشاري
- ١١- محمد بن عبدالله بن إبراهيم
العياف
- ١٢- إبراهيم بن شلوه بن سعيدان
العمري
- ١٣- عبدالعزيز بن صالح بن
عبدالعزيز النفيسة
- ١٤- أسامة بن عبدالله بن إبراهيم
العياف
- ١٥- محمد بن عبدالله بن محمد
الحمادي
- سادساً: يعين الشيخ عبداللطيف
بن صالح بن محمد المقوشي على
درجة قاضي (ب) اعتباراً من
١٤٣٤/١٠/١٠هـ.
- سابعاً: يعين الشيخ فهد بن محمد
بن سعيد آل حلاي على درجة ملازم
قضائي.
- ثامناً: على وزير العدل تنفيذ
أمرنا هذا
- عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
- ١- فلاح بن حمود الدوسري
- ٢- محمد بن جديع الجديع
- ٣- عبدالله بن محمد الدهش
- ٤- فيصل بن إبراهيم الناصر
- ٥- محمد بن مبارك الدعيح
- ٦- عبدالمجيد بن محمد اللحيان
- ٧- محمد بن علي الدوسري
- ٨- سعيد بن عايض القحطاني
- ٩- منصور بن عبدالله المسفر
- ١٠- تركي بن عوده الجهني
- ١١- إبراهيم بن محمد حكيم
- ١٢- حاتم بن أحمد عبدالله
- ١٣- سليمان بن إبراهيم الفعيم
- خامساً: يعين الملازمون القضائيون
التالية أسمائهم على درجة قاضي
(ب) اعتباراً من ١٤٣٣/١٠/٢٤هـ:
- ١- محمد بن عبدالله بن رشود بن
خريف
- ٢- عبدالله بن عبدالعزيز بن
عبدالعزيز المقبل
- ٣- عبدالله بن محمد بن فهد
الشويحي
- ٤- محمد بن أحمد بن محمد المانع
- ٥- محمد بن يعقوب بن يوسف
السليم
- ٦- علي بن موسى بن علي جلي

وزارة العدل توظف عدداً من ذوي شهاداء الواجب

عينت وزارة العدل عدداً من ذوي أسر الشهداء في عدة وظائف على مختلف المراتب، وأوضح مدير عام الشؤون المالية والإدارية في الوزارة محمد بن عبدالله العقيل، أن ذلك يأتي في إطار قرار مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بالموافقة على ضوابط تعيين وتثبيت ذوي أسر الشهداء والمصابين ومن في حكمهم، وأكد العقيل حرص الوزارة على إنهاء إصدار قرارات تعيين ذوي الشهداء ومباشرتهم في الوظائف المناسبة، وأضاف أن هذا التعيين يؤكد العناية الدائمة والمستمرة التي يوليها خادم الحرمين الشريفين لأسر وذوي شهداء الواجب الذين دفعوا أرواحهم فداءً للوطن في سبيل الحفاظ على وحدة أمنه وتماسكه وحفاظاً على مكتسباته ومدخراته، سائلاً الله أن يرحمهم، وأن يجزي خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء.

وزير العدل يؤكد استقلال المحاماة وضوابط تنفيذ الأحكام القضائية والتحكيمية الأجنبية واحترام المواثيق الدولية

من المعاملات المالية وخاصة ما سبب في الآونة الأخيرة إشكالات عدة بين المقرضين ومؤسسات التمويل من بنوك وغيرها ما أسهم من جانبه الخاص في تفاقم الأزمة المالية في بعض الدول الكبرى.

وأفاد أن مشاركة موهبة في انتل ايسيف وغيره من المعارض الرائدة، تأتي في إطار سعي المملكة بفاعلية إلى تعزيز مفهوم ريادة الأعمال في المجال العلمي بهدف دعم مسيرة الوطن التنموية من خلال نشر ثقافة البحث العلمي، لافتاً إلى أن موهبة تفخر بتشجيع موهوبي وموهوبات الوطن كل عام على المشاركة في الأولمبياد الوطني للإبداع العلمي "إبداع" المؤهل لمعرض انتل ايسيف الدولي، حيث تتاح لهم فرصة عرض مواهبهم أمام العالم من خلال التفكير المبتكر وتطوير مهاراتهم في مجالي القيادة والبحث العلمي.

يذكر أن مشاركة الطلاب والطالبات في معرض انتل ايسيف الدولي ٢٠١٣، جاءت بعد فوزهم في المرحلة النهائية للأولمبياد الوطني للإبداع العلمي (إبداع) الذي تنظمه مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع (موهبة) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، حيث تأهلوا للمشاركة في منافسات أيسيف ٢٠١٣ من بين (٥١٨) مبدعاً ومبدعة، عرضوا (٤٠٠) مشروع في مساري الابتكار والبحث العلمي، في (١٧) مجالاً علمياً.

وانطلق معارض Intel ISEF عام ١٩٥٠م في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعد من أبرز المحافل العلمية في العالم، ويشارك فيها أكثر من (١٦٠٠) طالب، من أكثر من (٥٠) دولة، و (٥٠) ولاية.

وتحديثاته التنظيمية والإجرائية والتقنية ومشاريعه التدريبية والإنشائية على ضوء مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء، وذلك في مقر الغرفة التجارية بلكسمبورغ بحضور المدير العام للغرفة ببيير جرامينيا.

حيث تحدث عن عدد من الجوانب العدلية، مشدداً على أن المرجعية القضائية في المملكة تعتمد النص الإسلامي، والمبادئ القضائية التي استقر عليها قضاء المملكة في ضوء اجتهاد السوابق القضائية من منطلق فتح المجال للسلطة التقديرية للقاضي على ضوء المبادئ والقواعد العامة لعدالة المملكة عند عدم وجود النص في ذات الواقعة، كما أكد على أن القضاء يعد أكبر حامٍ للحقوق والحريات المشروعة.

إلى ذلك أبرز المعالم الرئيسية لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء. كما تطرق الدكتور العيسى خلال المحاضرة إلى النظام التجاري والمصرفية الإسلامية، ونظام التحكيم الجديد مبرزاً أهم ملامحه المتعلقة بتجاوز بطء إجراءات اعتماد وثيقة التحكيم، والنظر المباشر لمحكمة الاستئناف المختصة للحكم التحكيمي بدلاً من القضاء الابتدائي، والنص على عدم التدخل في موضوع الحكم التحكيمي، وقصر المراقبة على عدم مخالفته للنظام العام للدولة وعدم انطوائه على العيوب الشكلية.

وحول المصرفية الإسلامية قال وزير العدل إن الفقه الإسلامي يوجد العديد من الحلول والصياغات للكثير

التقى وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم ١٤٣٤/٦/٨هـ في لوكسمبورغ رئيس اتحاد المحامين الأوروبيين رومان لوتجن. واستمع معاليه في بداية اللقاء إلى شرح عن دور الاتحاد في التعريف بالأنظمة والإجراءات الأوروبية، وتوسيع التبادل المهني داخل المجموعة الأوروبية وخارجها، حيث أوضح رئيس اتحاد المحامين الأوروبيين أن عدد أعضاء الجمعية ٢٠٠٠ عضواً من ٢٧ دولة تمثل دول الاتحاد الأوروبي.

كما اجتمع وزير العدل مع رئيس نقابة المحامين بلكسمبورغ رينيه ديديريخ.

وقدم ديديريخ لمعالي الشيخ العيسى شرحاً عن أعمال النقابة والخدمات التي تقدمها لممارسي المحاماة في لكسمبورغ، وشروط انضمام المحامين إليها.

وأكد معالي الدكتور العيسى خلال اللقاءين على استقلال المحاماة في المملكة وعدم التدخل في العمل المهني للمحامي وأن دور وزارة العدل يقتصر على الإشراف العام على مهنة المحاماة وفق نظامها ودعم المهنة وتسهيل إجراءاتها، وأن هناك لجنة وطنية للمحامين السعوديين تمهد مستقبلاً لصدور نظام هيئة المحامين الذي سيعزز من دور المهنة ويرسخ المزيد من فعاليتها في الوسط الحقوقي ودعمها لرسالة القضاء باعتبارها الشريك الأهم في تحقيق العدالة، مبيناً معاليه أن المحامي السعودي أصبح يتمتع بعالمية الحضور والتأثير وله شركات دولية مع العديد من مؤسسات ودور المحاماة.

من جهة أخرى، ألقى وزير العدل محاضرة عن النظام العدلي في المملكة

وزير العدل يصدر قراراً بتطبيق التسجيل العيني للعقار بمدينة الرياض

هذه المنطقة التقدم بطلب قيد ممتلكاتهم في السجل العقاري لدى القاضي المشرف على القيد الأول بإدارة التسجيل العقاري والتوثيق بمدينة الرياض. وأكمل البكران قائلًا بأن هذه المنطقة هي المنطقة الأولى التي أعلن عنها بمدينة الرياض وسوف يتم تباعاً الإعلان عن بقية المناطق العقارية في منطقة الرياض. يجدر الذكر أن التقديم على النظام يلزم جميع ملاك الأراضي بتقديم جميع المستندات والصكوك لقبدها ضمن السجل العقاري خلال فترة المدة النظامية.

خط أعمدة كهرباء بطول ١٢٣٠,٤٢ متر وغرباً شارع بعرض ٣٠ يليه المخطط رقم ٣٤٨٣ بطول ١٠٤٠,٨٠ متر. وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العدل الأستاذ فهد بن عبدالله البكران أنه تم إصدار التوجيهات للقاضي المشرف على القيد الأول بمدينة الرياض بالحكمة العامة بالرياض للبدء بأعمال التحديد والتحرير في هذه المنطقة وتكليف معاونين له من مهندسين ومساحين من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية. وأهاب المتحدث الرسمي بجميع ملاك الأراضي والعقارات الواقعة ضمن

أصدر معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى قراراً يقضي ببدء نظام التسجيل العيني للعقار في مدينة الرياض حيث صدر القرار بتحديد المنطقة العقارية بعد موافقة سمو وزير الشؤون البلدية والقروية عليها وذلك في المنطقة الواقعة في شمال مدينة الرياض في مخطط رقم ١٣٤٨٢ الواقعة في حي الخير والتي حددت أطواله بعهد من الحدود والأطوال كالتالي منها شمالاً شارع بعرض ٤٠ متر يليه المخطط رقم ٣٤٨٤ بطول ٧٧٣,٦٥ متر وجنوباً شارع بعرض ٦٠ يليه المخطط رقم ٣٤٢٤ بطول ١٤٣٨,٤٦ متر وشرقاً بعرض ٦٠ يليه بطول

العدل : أكثر من ٥٢٠٠ مأذوناً شرعياً في المملكة يقومون بإجراء عقود النكاح

على الانترنت حيث يتم الدخول على رابط ” مأذوني الأنكحة“ بعدها يتم الدخول للاستفسار عن مأذوني الأنكحة بتحديد المدينة التي يريد مأذون الأنكحة بها ثم يختار الحي بداخل هذه المدينة - قائمة تحوي أسماء جميع الأحياء بالمناطق ليظهر المتصفح الإنترنت قائمة بأسماء جميع مأذوني الأنكحة الموجودين في المنطقة التي حددها وأرقام الاتصال بهم. ومن جهة أخرى أصدرت وزارة العدل عدداً من العقوبات بحق ١٢ مأذوناً تمثلت في توجيه الإنذار أو إيقاف الرخصة أو الغاءها. وبينت الوزارة أن أهم المخالفات التي رصدتها إدارة مأذوني عقود الأنكحة هي إجراء عقد النكاح بولاية الأخ دون ذكر صك حصر الورثة وإجراء العقد بدون فحص طبي وإجراء العقد بعد مرور أكثر من ستة أشهر على تاريخ الفحص الطبي وإجراء عقد لطلق بدون تدوين بيانات صك الطلاق واشتراط مبالغ مالية على إجراء العقد ووضع لوحات إعلانية للمأذون.

الطلبات ترفع التوصيات لاعتمادها، وأوضح وزير العدل أن شروط التقديم على رخص المأذونية هي الحصول على الشهادة الجامعية في التخصص الشرعي، وأن يكون المتقدم حسن السيرة والسلوك واحضار تزكيتين من ذوي الهيئات والمناصب والشهادات العليا الشرعية وأن لا يقل عمره عن ٢٥ عاماً. كما أن الوزارة و ممثلة في الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة أطلقت خدمة الاستعلام الإلكتروني على موقعها على الإنترنت عن مأذوني عقود الأنكحة حيث تتيح هذه الخدمة معرفة أسماء مأذوني الأنكحة في كل حي بمناطق المملكة واستعراض أرقام الاتصال بهم للوصول إليهم ببسر وسهولة سعياً من الوزارة في خدمة وراحة الجميع في إجراء عقود الأنكحة موضحة بأن الخدمة تشمل جميع مدن وقرى المملكة ليستطيع كل باحث عن مأذون أنكحة قريب منه أن يجده من خلال الدخول على موقع الوزارة

جددت وزارة العدل رخصة مأذون عقود أنكحه لـ (١٦٢) مأذوناً شرعياً بكافة مناطق المملكة كما رخصت بالعمل لـ (٨٨) متقدماً لعمل المأذونية وذلك خلال فترة الربع الثاني من العام الحالي ١٤٣٤هـ. وأوضح تقرير صادر عن الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة انه بلغ عدد المأذونين الشرعيين (٥٢٨٦) مأذوناً في جميع مناطق المملكة وذلك حتى نهاية شهر جمادى الآخر من العام الحالي. وأشارت الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة أن عدد المأذونين الشرعيين في زيادة وذلك لسد حاجة كافة مناطق المملكة وإجراء عقود الأنكحة للمواطنين أينما كانوا بكل يسر وسهولة وعلى مستوى جميع المناطق. وأكدت وزارة العدل حرصها على إصدار وتجديد رخص المتقدمين للمأذونية، سعياً منها لتسهيل توثيق عقود الأنكحة، حيث يتم إحالة جميع الطلبات للجنة المختصة وبعد دراسة

بدء الأعمال الإنشائية لمباني المحاكم

إخضاع القضاة لاختبارات.. وإلغاء ودمج ٧٥ لجنة قضائية في وزارة العدل

القضاة الجدد ووضع برنامج للتوسع في التعيين من جميع كليات الشريعة في المملكة وفق لجنة مختصة. وبين أنه تم وضع برنامج إلكتروني متطور للتفتيش القضائي ومتابعة القاضي من ناحية حضوره للدوام وافتتاح الجلسات وعددها وعدد المعاملات وإنجاز القضايا من خلال إنشاء غرفة متابعة في المجلس الأعلى للقضاء.

وأكد أن التفتيش القضائي سيكون إلكترونيًا على الجميع، مضيفًا أن المجلس يدرس الشكاوى التي تصل ضد القضاة ويحقق فيها، وتبين أن أغلبها كيدية.

وأوضح أن الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء يدرسان مشروع إخضاع جميع القضاة بمختلف الدرجات لاختبار قياس يهدف تطوير وتقويم قدراتهم. وناقشت الجلسات عددًا من المحاور وأجاب المشاركون فيه على المداخلات، واختتمت الملتقى أعماله بمناقشة عدد من أوراق العمل حول ضمانات التقاضي في اللجان والقضاء ومستقبل أعمال اللجان في ضوء مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء بمشاركة عدد من المسؤولين.

وأعلن عن بدء الأعمال الإنشائية لمباني المحاكم في المملكة، مؤكداً أن خادم الحرمين الشريفين مهتم بهذا الأمر وبشكل شخصي لكي تكون العملية القضائية في مبان خاصة بهم لتساعد القضاة على إنجاز أعمالهم وخدمة المراجعين بشكل مميز.

وقال: «إن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء بالتعاون مع مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز يسعيان لتطبيق النظام الإلكتروني الذي وصلت نسبة التطبيق فيه إلى ٧٥ في المائة من المحاكم في المملكة»، مشيراً إلى أنه ستمت تغطيتها بالنظام الشامل الإلكتروني، مضيفاً أنه تم البدء الفعلي من المحكمة العليا لتدوين المبادئ القضائية ويتوقع الانتهاء منها خلال عامين لتكون ملزمة للقضاة.

وكشف أن الوزارة رفعت لخادم الحرمين الشريفين مرئياتها للتأمين الطبي للقضاة وصرف بدل طبيعة عمل وبدل حاسب آلي لهم، وقال «نتنظر توجيهات الجهات العليا». وقال مرداد «تم تعيين ٢٥٠ قاضٍ جديد ليصبح العدد ١٤٥٠ قاضياً وهناك خطة للوصول إلى ثلاثة آلاف قاضٍ»، لافتاً إلى أنه تم تكوين لجنة لاختيار

أعلن ملتقى اللجان القضائية مع انطلاق أعماله أمس عن تنسيق بين وزارة العدل وعدد من الوزارات بهدف دمج وإلغاء ٧٥ لجنة قضائية تنظر ١٥٠ ألف قضية، وتحويلها إلى القضاء العام في وزارة العدل وفق مراحل. وكشف رئيس محكمة الاستئناف عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ محمد أمين مرداد، أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، طالب الجهات ذات العلاقة بتزويد الوزارة بمبرئياتها نحو هذه الخطوة التي تهدف لتوحيد عمليات التقاضي في منظومة واحدة. وأكد الملتقى الذي افتتح أعماله أمس محمد مرداد نيابة عن وزير العدل واستمره ساعات، ضرورة إيجاد آلية لنقل القضايا مع إيجاد برنامج لتدريب القضاة على أعمال تلك اللجان، فيما أوصى المشاركون بإخضاع أعمال تلك اللجان حالياً للتفتيش القضائي لحين تحويلها للقضاء.

وأكد وزير العدل في كلمة ألقاها نيابة عنه الشيخ محمد أمين مرداد، على اهتمام المجلس بموضوع اللجان القضائية للم شتاتها من مختلف الأجهزة الحكومية إلى القضاء بوزارة العدل أو ديوان المطالم، بحسب الاختصاص وفق ما جاء في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، منوهاً بجهود المجلس التطويرية والتحديثية وجهود وزارة العدل لتوظيف ٢٥٠ قاضٍ جديد والدفع بهم في العمل القضائي بالمحاكم، مشيراً إلى أهمية تأهيل وتدريب القضاة في المحاكم المتخصصة.

«العدل» توقف إ فراغات منح الأراضي

أوقفت المحاكم وكتابات العدل في كافة مناطق المملكة مؤخراً إ فراغ جميع صكوك منح الأراضي التي تخصص من الأمانات، وذلك وفقاً لتعميم أصدرته وزارة العدل لكافة فروعها في مناطق المملكة. ويأتي التعميم استجابة للأمر الملكي الذي تضمن أن تتوقف وزارة الشؤون البلدية والقروية عن توزيع المنح التي تخصص من الأمانات والبلديات، وتسليم المخططات المعتمدة للمنح إلى وزارة الإسكان، لتتولى تخطيطها وتوزيعها على المواطنين.